

PROVISIONAL

S/PV.3212
11 May 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة بعد الثالثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١١ أيار/مايو ١٩٩٣، الساعة ١٧/٤٠

(الاتحاد الروسي)

فورونتسوف

الرئيس:

السيد يانيز بارنويو
السيد ماركر
السيد دي أراوجو كاسترو
السيد علهاي
السيد جيسس
السيد لي جاوشنغ
السيد مريميه
السيد أريا
السيد بن جلون تويمي
السيد ديفيد هناي
السيد اوبراين
السيد إردوس
السيدة ألبرايت
السيد هاتانو

اسبانيا
باكستان
البرازيل
جيبوتي
الرأس الأخضر
الصين
فرنسا
فنزويلا
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
نيوزيلندا
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

الأعضاء:

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة (S/25405)

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/25445)

مذكرة من الأمين العام (S/25556)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا، يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند

المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين

للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧

من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، والسيد يو (جمهورية

كوريا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على

جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/25745 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الآتية: S/25576، رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة؛ S/25581، رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة؛ S/25593، رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة؛ S/25595، رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة؛ S/25734، رسالة مؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة؛ S/25747، رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وأعطيه الكلمة.

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد

الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأعرب عن شكري أيضا لسلفكم سعادة السيد جامشيد ماركر الممثل الدائم لباكستان.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام هذا المجلس، أود أن أوجه تحياتي إلى فخامة

السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة.

قبل أن أدلي ببياني، أود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن بأنني طلبت رسمياً من مجلس الأمن - عن طريق رئيسه - أن ينظر في هذه الجلسة في المسائل المتصلة بإساءة استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة. وآمل أن ينظر في طلبي، الوارد في الوثيقة S/25747، باعتباره بنداً رسمياً من بنود جدول الأعمال، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

إن انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمشاكل التي تكتنف تنفيذ اتفاق الضمانات لا يمكن اعتبارها عملاً يعرض السلم العالمي للخطر أو يهدد أمن بلدان أخرى.

لا يمكن أن يكون هناك أساس قانوني أو فني لمناقشة ما تسمى "المشكلة النووية" في مجلس أمن الأمم المتحدة.

إن انسحاب بلادنا من معاهدة عدم الانتشار تقرر استناداً إلى حقنا الكامل بموجب المعاهدة، وهو حق تملكه كل دولة عضو ذات سيادة. ورفضنا السماح بإجراء تفتيش خاص للمنشآت العسكرية التي لا صلة لها بالأنشطة النووية بطلب من الولايات المتحدة وبعض مسؤولي الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن اعتباره "عدم امتثال" لاتفاق الضمانات.

ولذلك، فإن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يعارض مناقشة ما يسمى "المشكلة النووية" في مجلس أمن الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة يرمي إلى انتهاك سيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، وإلى خنق نظامها الاشتراكي.

ومع أن اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار هذا مفروض بسبب طلب الدولة النووية الكبرى، فإنه سيرفض رفضاً باتاً لأنه غير معقول ويتناقض مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة (د) من المادة ٣ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية اللتين تقتضيان احترام سيادة الدول الأعضاء.

فيما يتعلق بانسحابنا من معاهدة عدم الانتشار، فإنه تدبير من تدابير الدفاع عن النفس قائم على

حق أي دولة طرف في المعاهدة في الانسحاب منها ممارسة لسيادتها الوطنية، في حالة ما إذا قررت أن مصالحها العليا مهددة.

وكما هو مذكور بوضوح في بيان حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الصادر في

١٢ آذار/مارس، فإننا أعلننا أننا نتسحب مضطرين من معاهدة عدم الانتشار بسبب وضع غير طبيعي، تسمى

فيه الولايات المتحدة، والقوى المعادية لنا وبعض مسؤولي الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدام معاهدة عدم الانتشار لخنق نظامنا الاشتراكي.

إن السبب الرئيسي الذي اضطرنا إلى الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار كان أن الولايات المتحدة

فرضت تهديدات نووية متزايدة ضدنا واستغلت بعض مسؤولي الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفتح قواعدنا العسكرية ونزع سلاحنا.

أولاً، صعّدت الولايات المتحدة تهديدها النووي ضدنا في الوقت الذي أبقت فيه أسلحتها النووية

موزعة في كوريا الجنوبية، بما يتناقض مع كوننا انضمامنا إلى معاهدة عدم الانتشار وظللنا منذ ذلك الوقت

نفي بالتزاماتنا بمقتضاها بحسن نية. لقد استأنفت الولايات المتحدة التدريبات العسكرية المشتركة المسماة

"روح الفريق" التي كانت معلقة، بينما سمحنا نحن للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء التفتيشات، وبذلك

ازداد الخطر النووي ضدنا. وتلك التهديدات النووية الأمريكية ضدنا تشكل انتهاكا سافرا لمعاهدة عدم

الانتشار وأيضاً للقرار ٢٥٥ (١٩٦٨) الذي أصدره مجلس الأمن في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨.

ثانياً، اختلقت الولايات المتحدة وأتباعها مسألة "التناقضات من حيث المبدأ". لقد وفينا بإخلاص

بالتزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد توقيعها على اتفاق

الضمانات يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - الذي دخل حيز التنفيذ يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ - قدمت

إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً مبدئياً بشأن المواد النووية موضع الضمانات وبشأن معلومات تصميم

منشآتها النووية يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٢ قبل الموعد المحدد الذي كان نهاية أيار/مايو.

بل إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، رغبة في الكشف عن جميع أنشطتها النووية، قدمت

إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية قوائم بالمنشآت النووية المعفاة من الضمانات ومعاهد البحث العلمي فيها.

لقد دعونا وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام لزيارتنا في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢، وفتحنا له المرافق النووية التي طلب وفد الوكالة أن يراها، وكذلك جميع المشروعات الأخرى التي اعتبرت الوكالة مثيرة للشبهات.

وبذلنا جهودا صادقة في تعاوننا مع المفتشين، أثناء الجولات الست من الزيارات التي قاموا بها لبلدنا من أيار/مايو ١٩٩٢ حتى شباط/فبراير ١٩٩٣. وقد شكر رئيس فريق التفتيش التابع للوكالة مشغلينا أكثر من مرة على تعاونهم النشط الذي أشير إليه صراحة في التقارير المقدمة من المدير العام للوكالة إلى مجلس محافظيها.

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، منذ نفاذ اتفاق الضمانات، أوفت بأمانة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وثبت من جولات التفتيش الست أن أنشطتها النووية لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية.

لقد اختلقت الولايات المتحدة وبعض موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية "حالات التضارب الرئيسية".

كما أن فريق التفتيش المخصص الرابع الذي زار بلدنا من ٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ حاول "تهديدنا" قائلا إن "هناك مزيدا من المواد النووية ينبغي الإعلان عنها"، وأن هذه هي "الفرصة الأخيرة لتعديل التقرير الأولي"، وأن "نتائج مفاجئة ستترتب لو فاقت هذه الفرصة". غير أن أعضاء الفريق، بعد أن تعرفوا على أحوال مرافق "نيونغبون" النووية وأجروا مشاورات مع المشغلين، اعترفوا بأن معظم آرائهم ارتكزت مع استنتاج متعجل.

أما فريق التفتيش المخصص السادس فقد زار بلدنا في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، وادعى أنه وجد اثنتين من "حالات التضارب الرئيسية" أولاهما أن ما أعلنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تكوين البلوتونيوم وكميته لا يتماشى مع ما حسبته الوكالة. والحالة الثانية من "حالات التضارب الرئيسية" هي أن نسبة النظائر المشعة في البلوتونيوم لا تتماشى مع نسبتها في النفايات السائلة.

وأثناء المفاوضات مع أفرقة التفتيش المخصصة الرابع والخامس والسادس، وفي المحادثات التي أجريت في فيينا مع أمانة الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وشباط/فبراير ١٩٩٣، أوضحنا، بطريقة علمية وتكنولوجية الأخطاء التي وقعت فيها الوكالة في حساب تكوين البلوتونيوم وكميته، وبيننا ان الفرق في تكوين البلوتونيوم والنفاية السائلة حدث عندما وضع المحلول الناتج من التجربة الأساسية لاستخلاص البلوتونيوم في عام ١٩٧٥ معا في صهرج النفايات.

وفي المحادثات، اعترفت أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأخطائها في الحساب واقترحت عقد جلسة أخرى من المفاوضات.

وطار فريق التفتيش المخصص السادس عائدا الى فيينا في ٨ شباط/فبراير؛ ولم يكن لديه الوقت حتى لإعادة حساباته كما وعد.

وفي اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، طلب المدير العام إجراء "تفتيش خاص" على "موقعين مشبوهين" تحت ذريعة "حالات التضارب الرئيسية". وفقا للسيناريو الذي حيك من قبل. فالتفتيش على "المواقع المشبوهة" ما هو إلا جزء من مناورات الولايات المتحدة الرامية الى فتح مواقعنا العسكرية. لقد حاولت الولايات المتحدة إساءة استخدام اللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المواد النووية بين الشمال والجنوب لتحقيق غرضها وهو فتح مواقعنا العسكرية. وحاولت ذلك مرة أخرى عن طريق عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة للطاقة الذرية. ولما وجدت أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، استأنفت المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق" لتهديدنا.

ثم قامت الولايات المتحدة، لتحقيق هدفها - وهو فتح مواقعنا العسكرية، بتدبير "معلومات استخبارية" مضللة و "صور بالتوايح الاصطناعية" أظهرت مواقعنا العسكرية زورا على أن لها علاقة بالأنشطة النووية، ثم سلمت "المعلومات" و "الصور" للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولأتباعها.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، طلب المدير العام للوكالة الوصول الى "الموقعين المشبوهين". واحتراما لمكانته باعتباره مديرا عاما، سمحنا لمفتشي الوكالة المخولين منه بزيارة "الموقعين المشبوهين" في ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر . وكان أحد الموقعين هدفا مدنيا وكان الآخر عسكريا. وقام المفتشان اللذان أذن لهما المدير العام بزيارة هذين الموقعين مرتين - وحتى بأجهزة للرصد- بإدعاء أنهما "طلبا مشاهدتهما ثانية حتى لا يضطر أناس آخرون لمشاهدتهما مرة أخرى". إلا أنهما أساءا استعمال الزيارة لتأكيد صحة المعلومات الاستخبارية التي قدمتها الولايات المتحدة.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، طلب المدير العام للوكالة مرة أخرى الإذن بـ "زيارة"، وثقب، وأخذ عينات، في منشأة عسكرية سبق زيارتها ومنشأة عسكرية أخرى.

وفي المحادثات الثنائية التي أجريت في بيونغ يانغ في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أصر وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيادة مدير ادارة العلاقات الخارجية، على زيارة الموقعين قائلا إن "هناك أدلة موثوقا بها مستقاة من معلومات استخبارية وصور فوتوغرافية بالتوايح الاصطناعية على أن هذين الموقعين لهما علاقة بالمواد النووية، مع إدراكه أن الوكالة ليس لديها سند قانوني لاستخدام أية معلومات من المخابرات أو التوايح الاصطناعية يقدمها بلد ثالث. تلك الملاحظات من جانب موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثبتت أن الوكالة تتلقى التعليمات من الولايات المتحدة باعتبارها قانونها أو لوائحها، بدلا من اتفاق الضمانات والنظام الأساسي للوكالة وقرارات مجلس المحافظين وما الى ذلك.

وقد وصف القرار المتخذ في اجتماع مجلس محافظي الوكالة المعقود في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ رفضنا لتفتيش "الموقعين" بأنه "عدم امتثال" لاتفاق الضمانات. وهذا أمر لا مبرر له على الإطلاق. فالموقعان لا صلة لهما بالأنشطة النووية. والمدير العام للوكالة تساوره الشكوك إزاء هذين الموقعين على أساس أنهما من "المرافق النووية" وفقا لمعلومات التوايح التي قدمتها الولايات المتحدة، مع أن "معلومات الاستخبارات" و "معلومات التوايح الاصطناعية" معلومات ملفقة ولا يجوز استعمالها للتفتيش.

ان "حالات التضارب الرئيسية" و "الموقعين المشبوهين" ما هي إلا دوافع من أجل "التفتيش الخاص"، زورها بعض موظفي أمانة الوكالة - بمن فيهم المدير العام، بتوجيهات من الولايات المتحدة. وهي مسائل تختلف في خصائصها عن اتفاق الضمانات ولا علاقة لها به.

لقد اعترف خبراء الوكالة بأن "حالات التضارب الرئيسية" نشأت من حسابات خاطئة، واتفقوا على توضيح الأمر في المفاوضات المقبلة، وعلى أن "الموقعين المشبوهين" تم اختلاقيهما على أساس معلومات التوابع المزيفة التي قدمتها الولايات المتحدة، وهي طرف معاد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وقد كشفت "حالات التضارب الرئيسية" و "الموقعين المشبوهين" عن أنشطة التفتيش غير المعقولة التي يزاولها المدير العام للوكالة وبعض موظفي أمانتها.

ان بعض موظفي أمانة الوكالة، بمن فيهم المدير العام، تخلوا عن مبدأ الحيادة وأصبحوا خداما ينفذون سياسة الولايات المتحدة. ومع أنهم كانوا يفهمون تماما ان معلومات الاستخبارات أو التوابع لا يمكن استخدامها في التفتيش، لم يترددوا في أن يتصرفوا كخدام، قائلين ان تلك المعلومات "يعول عليها" لأنها مقدمة من الولايات المتحدة. وقيامهم بذلك سدوا الطريق أمام توضيح "حالات التضارب الرئيسية".

ثالثا، حاد بعض موظفي امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مهمتهم بوصفهم موظفي المنظمة الدولية، وأصبحوا خداما للولايات المتحدة.

وإن بعض مسؤولي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقومون بشكل منتظم بتسليم المعلومات عن نتائج التفتيش الى قوى معادية، بما فيها الولايات المتحدة.

وفي ٦ ايار/مايو ١٩٩٣، أبلغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في فيينا أن،

"الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكنها، وفقا لنظامها الأساسي، أن تكشف الى أطراف أخرى مضمون التقرير الأولي عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وفي رأيي أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يمكن أيضا أن تبلغهم بمضمون تقريرها الأولي بقدر ما تراه مناسباً، وذلك من أجل تحقيق تحسين مبكر في علاقات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مع الولايات المتحدة واليابان".

وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، دعا مسؤول كبير في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى عقد اجتماع غير رسمي لمجلس محافظي الوكالة. وقد أطلعهم هذا المسؤول على زيارته الى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى مسار التفتيش الخاص الأول وكشف عن تفاصيل قدرات المنشآت النووية التابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أعلنت هيئة اذاعة مانهوا في كوريا الجنوبية أن "حكومة الولايات المتحدة تجري الآن عملية تحليل دقيق للمعلومات المتصلة بتفتيش كوريا الشمالية التي تم الحصول عليها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وذكرت هيئة الاذاعة نفسها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتزم ارسال وفد رفيع المستوى الى بيونغ يانغ فور انتهاء التفتيش الخاص الرابع.

وقد أبلغنا المدير العام بنيته ارسال بعثة تفاوض الى بلدنا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد ثمانية أيام من هذا التقرير.

إن المعلومات المتصلة بموعد استبدال صلب المفاعل ينبغي أن تكون محصورة بنا وبالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وذكرت صحيفة "واشنطن بوست" في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أن "مدير المعلومات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كشف في مقابلة تليفونية عن أن كوريا الشمالية ذكرت أن صلب المفاعل سيستبدل في منتصف عام ١٩٩٣، وبالتالي فإن الوكالة بانتظار ذلك".

إن الولايات المتحدة تلاعبت بتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد علمت الولايات المتحدة بخطتنا النووية على لسان المدير العام للوكالة، الذي دعا الى عقد جلسة استماع مشتركة لكونغرس الولايات المتحدة وقد عقدت في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢، فأجبره على اجراء "تفتيش خاص" و "تفتيش مفاجئ".

وقد لفقت الولايات المتحدة المعلومات المضللة فيما يتعلق بأنشطتنا النووية وقدمتها الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأخذ المدير العام للوكالة هذه المعلومات الاستخبارية كذريعة لإجراء تفتيش خاص في اجتماع مجلس المحافظين المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٣.

وفي عام ١٩٩٢ ذكرت وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة

"... إن الولايات المتحدة يجب أن تضع أشخاصا موضع ثقة في فريق التفتيش الخاص".

وبموجب توجيه الولايات المتحدة هذا، حاول المدير العام تسمية مفتشين من بلدان لا تقيم علاقات دبلوماسية مع بلدنا، حتى بعد أن أبلغ بموقفنا بأننا لا نقبل مثل هؤلاء المسؤولين كأعضاء في فريق التفتيش.

وكشفت صحيفة "واشنطن بوست" في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن أن

"بعض المسؤولين في الولايات المتحدة يجادلون بأن كوريا الشمالية تخفي نفايات مشعة

أنتجت في المفاعل النووي في نيونغ بيون".

وكانت هذه بمثابة اشارة تدعو الى تفتيش "الموقعين المشيرين للشبهة".

وذكرت "سنترال ريبورت" اليابانية في عددها الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٢ أن مساعد وزير الدفاع في الولايات المتحدة الذي حضر المحادثات الرفيعة المستوى بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة قال "إن كوريا الشمالية نقلت منشآت أسلحتها النووية الى أماكن سرية" و "إن كوريا الشمالية حاولت اخفاء مشروع لصنع الأسلحة النووية". وقد سهل ذلك قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش خاص وتفتيش مفاجئ.

رابعاً، إن رفضنا السماح بتفتيش الوكالة غير القانوني "للموقعين المثيرين للشبهة" ليس سوى ممارسة تامة من قبل دولة ذات سيادة لحق عادل، ولا يمكن أن يعتبر على الإطلاق عدم امتثال لاتفاق الضمانات.

إن اتفاق الضمانات والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا ينصان على أن تكون جميع المواقع التي تجدها الوكالة مثيرة للشبهة مفتوحة للتفتيش. وقد طلب المدير العام في تقريره المقدم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الى مجلس المحافظين الحق في استخدام معلومات المخابرات والسواتل التي يقدمها بلد ثالث في عملية التفتيش، في حين اعترف بأن حق الوكالة في التفتيش وفقاً لاتفاق الضمانات ليس سبباً قانونياً لإجراء تفتيش خاص.

وفي ذلك الوقت رفضت كثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية اقتراح المدير العام كي لا تقع الوكالة فريسة للدولتين العظميين. وفي جلسة الاستماع المشتركة لكونغرس الولايات المتحدة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢، أعرب عن الأسف بأن

"الوكالة غير قادرة على ممارسة الحق في التفتيش الخاص المنصوص عليه في اتفاق

الضمانات"

وأن

"الوكالة ليس لديها أي أساس قانوني أو وسيلة لإجراء تفتيش خاص".

والوكالة لا تعطي الحق في إجراء تفتيش خاص إلا عندما يتم التوصل الى اتفاق بيننا وبين الوكالة، وفقا للمادتين ٧٣ و ٧٧ من اتفاق الضمانات. ولا يمكن إجراء التفتيش الخاص بموجب اتفاق الضمانات إلا عندما يعتقد، خلال عملية التفتيش على المواد النووية والمنشآت النووية المعلن عنها، أن هناك مواد نووية موجودة في أماكن معينة. وليس هناك بأي حال من الأحوال ما ينص على أن تكون جميع الأشياء التي تشتهر بها الوكالة مفتوحة للتفتيش الخاص.

إن الولايات المتحدة، وهي طرف معاد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لفقت المعلومات المزورة، وكذلك معلومات السواتل، فيما يتعلق بأنشطتنا النووية وأرسلتها الى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والى بلدان أخرى من أجل خنق نظامنا الاشتراكي. وقد حاول بعض المسؤولين في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتوجيه من الولايات المتحدة، تفتيش منشآتنا العسكرية وفقا لمعلومات المخابرات والسواتل المزورة.

إن رفض السماح بالتفتيش الذي تفرضه دول معادية ويستند الى معلومات المخابرات والسواتل هو حق مشروع لدولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس، وبالتالي لا يمكن اعتباره عدم امتثال لاتفاق الضمانات. خامسا، إن الأمم المتحدة ينبغي ألا تبحث "عدم امتثالنا" لاتفاق الضمانات.

إن القرار المتخذ في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس تهمة "عدم الامتثال" لاتفاق الضمانات قرار لا مبرر له يشوه الحقائق، بسبب تلاعب الولايات المتحدة.

إن "عدم الاتساق من حيث المبدأ" و "المواقع المثيرة للشبهة" اختلقتها الولايات المتحدة، وهي طرف معاد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وقد ثبت أن "عدم الاتساق من حيث المبدأ" نتج عن خطأ في طرق حساب الوكالة وأن "المواقع المثيرة للشبهة" تستند الى معلومات سواتل قدمتها الولايات المتحدة.

لقد نفذنا باخلاص اتفاق الضمانات. وإننا تمشياً مع اتفاق الضمانات والنظام الأساسي للوكالة رفضنا طلب الوكالة بتفتيش "المواقع المثيرة للشبهة" التي لا علاقة لها بالأنشطة النووية.

ولا يوجد أساس قانوني لتعالج الأمم المتحدة انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم الانتشار.

لقد وصفت الولايات المتحدة رفضنا لتفتيش "المواقع المثيرة للشبهة" باعتباره "عدم امتثال" لاتفاق الضمانات بهدف فرض جزاءات جماعية علينا.

لقد كان عملاً مقصوداً من جانب المدير العام للوكالة عندما قال إنه لم يتمكن من تقديم البراهين، لأن تفتيش الوكالة كان في مرحلته الأولى. وقال المدير العام في تقريره إلى مجلس محافظي الوكالة وفي الاجتماعات مع المسؤولين في بلدنا، إن تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبلدنا كان في مرحلته الأولى وأنه سيستغرق وقتاً طويلاً.

إن الوكالة لم تنه تفتيشها لموادنا النووية ومرافقنا النووية. ولم تصدر سوى قرارات ثانوية بشأن ثلاثة مرافق فقط؛ والقرارات الخاصة بأربعة مرافق أخرى ستصدر فيما بعد. وبالرغم من أن علماء الوكالة دعوا إلى عقد مفاوضات معنا، معترفين بأن "حالات التضارب الرئيسية"، تعود إلى أخطاء في الحسابات، فإن المدير العام حال دون عقد المفاوضات.

إن "المواقع المثيرة للشبهة" التي أشار إليها المدير العام هي قواعد عسكرية تقليدية ولا علاقة لها بتاتا بالمرافق النووية.

لا يحق للولايات المتحدة مناقشة انسحاب بلدنا من معاهدة عدم الانتشار. إن التوقيع على المعاهدة والانضمام إليها والانهاء أو الانسحاب منها هي إجراءات قانونية تقع ضمن الحقوق السيادية لدولة مستقلة، ولا يحق لأحد أن يتدخل فيها. وليس هناك قواعد دولية تسمح بفرض جزاءات فيما يتصل بالتوقيع على معاهدة أو الانسحاب منها. إن قيام دولة ذات سيادة بالتوقيع على معاهدة أو الانسحاب منها وفقا للمعاهدة ذات الصلة يعترف بأنه إجراء قانوني.

ويجدر بالأمم المتحدة ألا تناقش "عدم الامتثال" من جانبنا لاتفاق الضمانات. إن رئيس عصابة "عدم الامتثال" لاتفاق الضمانات ليس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإنما الولايات المتحدة وبعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن بعض موظفي أمانة الوكالة ابتدعوا عمدا هذا "التناقض" بمناورة من الولايات المتحدة.

يجدر بالأمم المتحدة أن تعطي زخما لأمانة الوكالة بحيث يمكنها تنفيذ اتفاق الضمانات وفقا لشروط الاتفاق والنظام الأساسي للوكالة. ويجدر بالأمم المتحدة أن تمنع المنظمات العلمية والتقنية الدولية من الاشتراك في تنفيذ سياسات الدول الكبرى.

إن بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينتهكون انتهاكا جسيما سيادة دولة طرف في المعاهدة، دولة غير حائزة على الأسلحة النووية، بتطبيق معيار مزدوج أشارت به الولايات المتحدة عليهم. وتطبيق المعيار المزدوج على بلدي يصل إلى أعلى درجة في الاكتمال من حيث ظلمه.

لقد انضمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى المعاهدة وفقا لمبدأ وغاية سحب الأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة من جنوب كوريا وإزالة التهديد النووي الذي يحيق بنا.

ولكن الولايات المتحدة التي ما زالت تطور ترساناتها النووية، تزيد من التهديد النووي لبلادنا، الدولة غير الحائزة على الأسلحة النووية، بينما تساعد جنوب افريقيا واسرائيل في تسليحهما النووي في تناقض مع المبادئ والمقاصد الأساسية للمعاهدة. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تغض الطرف عن انتهاك الولايات المتحدة للمعاهدة في صمت مطبق. والوكالة لا تتخذ أي إجراء بحق اليابان التي تعجل الآن بالانضمام إلى صفوف الدول النووية بتكديس أكثر مما يلزم من البلوتونيوم، أو بحق كوريا الجنوبية، التي تسارع جاهدة في تطوير الأسلحة النووية تحت المظلة النووية للولايات المتحدة. ولو اقتصر الأمر على المعيار المزدوج لبعض موظفي الأمانة لأمكن تحميله، لكن الدول النووية لن تتردد في الاستهزاء بمصير الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وانتهاك سيادتها. إن الدول النووية تهدد اليوم سيادتنا بتطبيق معيار مزدوج على بلدي، ولكن دولة أخرى غير حائزة على الأسلحة النووية ستكون هي المستهدفة في الغد.

يجدر بمجلس الأمن ألا يخرج عن العدالة الدولية ومبدأ المساواة. ويجدر بمجلس الأمن ألا يسمح بتطبيق معيار مزدوج بغض الطرف عن أعمال الجائر، الذي يحاول التهديد بالأسلحة النووية ونزع سلاح بلدي، وقيم الدنيا ويقعدها حول بلدي، وهو الضحية.

ولو أن مجلس الأمن يعتزم النظر في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات بحياد، فيجدر به أن يناقش دون إخفاق أعمال الولايات المتحدة وبعض موظفي أمانة الوكالة الذين يفعلون ما تأمرهم به، وهي أعمال تنتهك سيادة دول طرف في المعاهدة عن طريق إساءة استخدام النظام الأساسي للوكالة واتفاق الضمانات.

إن مجلس الأمن يزعم أن يعتمد مشروع قرار ينتهك سيادتنا، في حين أن اتفاقا حول عقد مفاوضات بين بلدي والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تم، وأن مفاوضات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة كانت على وشك البدء. إن هذا الإجراء يسمح بتكتيكات الذراع القوية لدولة نووية ويتجاهل متطلبات ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقواعد القانون الدولي، بأن النزاعات يجب أن تحسم من خلال الحوار والمفاوضات. إن المادة ٢٢ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بالتفاوض.

وانعقاد مجلس الأمن في حد ذاته يعرقل الجهود الرامية إلى عقد الحوار، في الوقت الذي تبدو فيه دلائل إيجابية فيما يتصل بالجهود صوب المفاوضات لحسم ما يسمى بـ "المشكلة النووية" والمسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية.

ولو اعتمد مجلس الأمن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الذي يطالب بعمليات التفتيش الإجباري على منشآتنا العسكرية، فإن هذا يرقى إلى انتهاك سيادة بلدي، وسيسفر، فوق ذلك، عن زيادة حدة التوتر في الحالة القائمة في شبه الجزيرة الكورية ويهدد السلم والأمن في العالم.

وإذا سمح مجلس الأمن بتكتيكات الذراع القوية لدولة نووية، فإن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والبلدان الصغيرة في العالم الثالث لن تثق بعد الآن بمجلس الأمن الحالي.

ويعتقد وفدي أن مجلس الأمن إذا كان يريد الإسهام في السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفقا لمهمته فيجدر به ألا يمارس الضغط علينا، وإنما يجب أن يسعى إلى إيجاد سبل للحل المنصف للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية وأن يتخذ تدابير تساعد على تحقيق ذلك فعليا. وآمل ألا يسير مجلس الأمن في درب الأخطاء التي وقع فيها في الماضي في معالجة المسألة الكورية؛ وآمل أن يتصرف عوضا عن ذلك بما يتمشى ومقتضيات الحالة الراهنة والعدالة الدولية.

ولو اتخذ مجلس الأمن قرارا لا مبرر له ممارسا الضغط على بلدي ومتجاهلا مبدأ المساواة، فإننا سنضطر إلى اتخاذ تدابير فعالة مناسبة دفاعا عن النفس.

إننا لا نتفوه بعبارات جوفاء.

ما يسمى بـ "المشكلة النووية" ليس مسألة للمناقشة في مجلس الأمن، وحتى لو نوقشت فلا يمكن حلها بدون حل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية حلا شاملا. لا يمكن حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلا عن طريق المفاوضات بين بلدنا والولايات المتحدة. هذا لأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بدأت بوزع الأسلحة النووية للولايات المتحدة في جنوب كوريا؛ ونشأت أيضا من مزاعم الولايات المتحدة بوجود "مواقع مشبوهة".

إن الولايات المتحدة طرف متحارب مع بلدنا. والتاريخ يظهر أن الضغوط والجزاءات التي تطبق على طرف واحد بناء على طلب طرف متحارب لا تحل المشكلة بل إنها، على النقيض من ذلك، تساعد على تفاقم النزاعات وتؤدي إلى الصراعات المسلحة في نهاية المطاف.

إن اعتماد مشروع قرار يمس سيادتنا بمساعدة تكتيكات الذراع القوية للولايات المتحدة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية، مؤديا إلى أحداث لا يمكن التنبؤ بها.

في الآونة الأخيرة، قمنا بالرد إيجابيا على مبادرات الولايات المتحدة بعقد محادثات رفيعة المستوى؛ وكان هناك اتصال على مستوى العمل في هذا الصدد. وفي هذا الوقت، لا يمكن إلا أن تساورنا الشكوك حول نوايا الولايات المتحدة، التي قدمت مشروع القرار الحالي. وفي ظل هذه الظروف، سيكون تصرفا سليما من جانب الولايات المتحدة أن تسحب مشروع القرار.

أخيرا، أود أن أعرب عن أمني في أن يتصرف مجلس الأمن وفقا لرسالته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر الى أعضاء

مجلس الأمن على اتاحتهم الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة.

دعوني أولاً أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وفي ضوء خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وقدراتكم البارزة أعتقد أن المجلس سيستفيد كثيراً من توجيهكم القدير. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا على الأداء الرائع لسلفكم السفير ماركر ممثل باكستان خلال رئاسته لمجلس الأمن في نيسان/أبريل.

بعد الاستماع الى بيان ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الذي ألقاه منذ لحظات، لا يسعني إلا أن أعرب عن عميق الأسف والحزن لأن يتحتم على ممثلي شطري كوريا الحضور هنا أمام هذا المحفل الدولي لمناقشة مسألة تتعلق بأمن شعبنا الكوري، وأن يعربا عن آراء متناقضة تماماً حول الطريقة التي يمكن بها لموضوع تطوير أسلحة التدمير الشامل أن يؤثر على مستقبل الشعب الواحد. ومع ذلك، أملني وطيد في أن جلسة المجلس اليوم ستكون انطلاقة كبيرة بعيداً عن هذا الموقف المحزن في اتجاه موقف يسود فيه حسن الإدراك والمنطق.

وخلال السنوات القليلة الماضية، وبرغم بعض الخلافات الإقليمية والعرقية، شهدنا تغيرات إيجابية تكتسح العالم. ولقد أثارت هذه التغيرات الآمال في أننا بدأنا ندخل عهداً جديداً من تاريخ العالم. ومع ذلك، فإن رفض جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لعمليات التفتيش الخاصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقروناً بإعلانها أنها تنوي الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وضع إرادة المجتمع الدولي لبناء عالم آمن على محك خطير.

واليوم، فإن جمهورية كوريا، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة تهمها قضية التسلح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تود أن تعرب عن قلقها العميق وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات محددة.

عندما انضمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٥، رحبنا بهذه الخطوة ترحيبا صادقا، وتطلعنا الى التوقيع المبكر على اتفاق ضمانات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن الأمر استغرق سبع سنوات لكي تستجيب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدعوات المجتمع الدولي. ومع ذلك، رحبنا جميعا بالخطوة التي اتخذت بعد فترة طويلة وأعربنا عن أملنا في أن تنفيذ اتفاق الضمانات سيؤدي الى الشفافية والانفتاح بالنسبة للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ومع ذلك، وخلافا لما شعرنا به من آمال، فإن ست جولات من أعمال التفتيش المخصصة التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كشفت عن وجود تناقضات بين النتائج التي خلصت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما أعلنته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. إن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التقرير الذي رفعه الى مجلس الوكالة المنعقد في شباط/فبراير ١٩٩٣، أوجز خمسة مجالات رئيسية من التناقضات أخطرها ما يتصل بعدد العمليات المتعلقة بإعادة المعالجة والتي يمكن القيام بها سرا، وكمية البلوتونيوم غير المعلنة والتي لا تخضع للضمانات، وهي قضية أساسية بالنسبة لنا.

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بدلا من الاستجابة على نحو إيجابي لطلب أعمال التفتيش الخاصة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، فاجأت العالم بأن أعلنت في ١٢ آذار/مارس انها تنوي الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. إن الذي أثار قلقنا الكبير أن هذا الإعلان جاء في وقت كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسعى فيه الى إيضاحات محددة فيما يتعلق بصحة واكتمال التقرير الأولي الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن المواد النووية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد استنفدت جميع الوسائل المتاحة لها بموجب نظامها الأساسي لحسم المسألة، أحالت القضية الى المجلس بالإبلاغ عن عدم امتثال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لاتفاقات الضمانات. كذلك استرعت الوكالة الانتباه الى عدم تمكنها من التحقق من انه لم يحدث تحويل للمواد النووية الى أسلحة نووية أو متفجرات نووية أخرى.

واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة عن الأسباب التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لرفض التفتيش الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارها الانسحاب من اتفاقية عدم الانتشار.

أولاً، تؤكد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن التفتيش على المرفقين اللذين تصرح بأنهما موقعان عسكريان، يشكل انتهاكا لسيادتها. إن وصف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقعين بأنهما موقعان عسكريان لا يمنع عنهما التفتيش بأي حال من الأحوال. ومن حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاق مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تفتش المواقع التي تجد أن لديها من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن لها علاقة بالتسلح النووي، بصرف النظر عن كونها عسكرية أم لا. فضلا عن ذلك، فإن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعرب مرارا عن استعداده لمناقشة ترتيبات للتقليل من الشواغل الأمنية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وثانيا، فيما يتعلق بالزعم بأن عملية "روح الفريق" هي تجربة لحرب نووية، نكرر أن هذه العملية محض دفاعية في طبيعتها ولا تنطوي إلا على أسلحة تقليدية. ولقد أكد ذلك أكثر من إثني عشر بلدا، بما في ذلك الدول الأعضاء في لجنة الإشراف المحايدة في كوريا.

وثالثا، اتهمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعض المسؤولين في الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنهم متحيزون ويتأثرون بنفوذ طرف مُعاد. إن هذا الزعم لا أساس له على الإطلاق. ونود أن نشير إلى أن مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد مجددا ثقته الكاملة في الأمانة العامة وذلك في قراره المؤرخ ١٨ آذار/مارس.

إن الأسباب التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا أساس لها والإعلان الذي أصدرته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن عزمها على الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار ورفضها السماح بأعمال التفتيش على موقعين نوويين مشتبه فيهما، بالإضافة إلى الحقائق الكثيرة الأخرى التي أصبحت معروفة الآن، تعمق من شكوكنا في أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مشتغلة فعلا في برنامج للأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أتناول هذه المسألة من منظور سياسي أوسع نطاقا. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، برفضها أعمال التفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواقع نووية مشتبه فيها، وباتخاذ قرار بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، في السياقين العالمي والإقليمي معا.

فأولا، هناك تهديد لنظام معاهدة عدم الانتشار ونظم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة خاصة. إن عدم الانتشار النووي والقضاء النهائي على الأسلحة النووية هما من أهم شواغل عالم ما بعد الحرب الباردة. إن إعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية انها تنوي الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار أمر يتعارض تماما والجهود الدولية لعدم الانتشار النووي. ومن الصحيح أن كل طرف لديه الحق في أن ينسحب من المعاهدة، ولكن المعاهدة تنص أيضا على أن هذا الحق لا بد وألا يمارس إلا عندما تهدد أحداث غير عادية المصالح الوطنية العليا. ولو أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أمكنها الانسحاب من المعاهدة كلما كان ذلك مناسبا لها سياسيا، لما توقعنا أن يعمل نظام معاهدة عدم الانتشار على نحو فعال.

إن نظام معاهدة عدم الانتشار ينطوي على حتميات عالمية غير انه ما من مكان آخر في العالم أوج الى نظام فعال لمعاهدة عدم الانتشار على نحو عاجل من شبه الجزيرة الكورية حيث التوترات العسكرية ما زالت كبيرة بعد أربعة عقود من انتهاء الحرب. ولو فشلت معاهدة عدم الانتشار في شبه الجزيرة الكورية في أول اختبار لها، فسيصبح الأمل في مناطق أخرى ضئيلا. اننا نشعر بالقلق على وجه التحديد لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع التحقق من صحة واكتمال قائمة الجرد التي قدمت إليها. إن أي فشل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية للقيام بتفتيش خاص بموجب المادتين ٧٣ (ب) و ٧٧ من اتفاق الضمانات، من شأنه أن يضر بمصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يقوض دعائم علة وجود نظام الضمانات ذاته. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أذكر بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت مجددا حقها في أن تقوم بأعمال تفتيش خاصة خلال اجتماع مجلس المحافظين في شباط/فبراير ١٩٩٣.

ثانياً، أن الخطوات التي خطتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ذات آثار خطيرة بالنسبة للأمن والاستقرار في شمال شرقي آسيا. وإذا لم تُزل الشكوك النووية التي تحوم حول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فقد يؤدي الأمر إلى سباق تسلح خطير وباهظ التكلفة في شمال شرقي آسيا وما يتجاوزها.

ثالثاً، أن الإجراء الذي أقدمت عليه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يسدّد ضربة خطيرة لمنجزاتنا الماضية في معرض تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. إن تالحوار بين الكوريتين سيصبح صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً، في ضوء بيئة الإرهاب التي ستسود، لو امتلكت كوريا الشمالية أسلحة نووية من أي نوع - اننا ببساطة لا يمكن أن نقبل أن تحو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أسلحة نووية. وإذا لم يحدث تغيير في مواقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فقد نضطر إلى إعادة النظر في سياساتنا تجاه الشمال برمتها.

إننا نعتقد أن نزع السلاح النووي هو الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه والأكثر أهمية وحيوية لتحقيق الاستقرار والسلم في شبه الجزيرة الكورية. وعلى أساس هذا الاقتناع أعلن رئيس جمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إعلاناً خاصاً لجعل منطقة شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد كان ذلك هو أساس الإعلان المشترك لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، الذي أصبح نافذاً في شباط/فبراير ١٩٩٢. وفي هذا الإعلان الأخير ان جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتفقتا على عدم حيازة منشآت إعادة التجهيز النووي أو إثراء اليورانيوم وعلى إجراء عمليات تفتيش متبادلة للتحقق من تنفيذ الاتفاق. ونرى أن شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية ستستند إلى هذين الأساسين المؤتلفين وأقصد تفتيشات الوكالة والتفتيشات المتبادلة بين الجنوب والشمال. بيد أن إجراءات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تهدد بتحويل هذا الإعلان إلى وعود جوفاء.

في ختام اجتماع القمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أعلن مجلس الأمن:

"وسيتخذ أعضاء المجلس التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة

الدولية للطاقة الذرية". (S/PV.3046، ص ١٤٥)

S/PV.3212

31

(السيد يو، جمهورية كوريا)

-٣٢-

٧/عش/صارو

وهذا الإعلان يعبر عن الموقف القاطع الذي يتخذه المجتمع الدولي ضد خطر الانتشار النووي. ومن ثم أرى

أن الالتزام الرئيسي بوقف استحداث أسلحة نووية من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يقع على المجتمع الدولي في مجموعه وبصفة خاصة مجلس الأمن المناط به صون السلم والأمن الدوليين بمقتضى الميثاق. وباعتبارنا البلد الذي سيتهدد أكثر من غيره بحيازة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لأسلحة نووية فإن جمهورية كوريا ستنضم الى جهود المجتمع الدولي وستبذل قصارى جهدها من أجل جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

مرة أخرى أناشد عقل وضمير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تسحب إعلانها عن عزمها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار؛ وأن تتلافى عدم امتثالها لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك باستقبال بعثات التفتيش الخاصة التي دعا إليها قرار الوكالة بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣؛ وأن توافق على التفتيشات المتبادلة وفقا للإعلان المشترك الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

وترى جمهورية كوريا أنه قد آن الأوان أن يتخذ المجتمع الدولي اجراء بشأن الحالة المضطربة التي تكتنف التطورات النووية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ونحن نرى أن مشروع القرار المعروض على المجلس الآن سليم ومتوازن وأن اعتماده سيؤكد من جديد الموقف الموحد للمجتمع الدولي من هذه القضية. ويحدوني الأمل في أن مشروع القرار الذي سيبت فيه المجلس اليوم سيكون آخر اجراء يحتاج المجتمع الدولي الى اتخاذه لتبديد أي شكوك ازاء التطورات النووية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وإذا قامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإخلاص بحل هذه المسألة على أساس جوهري، فانها ستجد بالتأكيد استجابات إيجابية مماثلة من جانب المجتمع الدولي. وجمهورية كوريا، من جانبها، على استعداد للدخول في محادثات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن المسألة النووية إذا كان من شأن ذلك أن يسهم في التوصل الى حل. وجمهورية كوريا، حكومة وشعبا، إذ تجدد التزامها بالقيام بكل ما في وسعها من أجل إيجاد حل مرض وسلمي لهذه المسألة، تنتظر بأمل مخلص أعمالا قيادية من جانب هذا المجلس تحو الأزمة الحالية الى فرصة للمستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على العبارات الرقيقة

التي وجهها اليّ.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الإدلاء

ببعض الملاحظات المختصرة رداً على بيان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

يوم السبت يوافق عيد ميلادي. وعلى الرغم من انني واثقة بأنه لم يقصد هذا، أود أن أشكر ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اخراجنا عن الواقع وجعلني أشعر أصغر سناً بأربعين عاماً. بيد انني أود أن أتناول بعض الاتهامات السخيفة التي وجهها باستخدام أسوأ تعبيرات الحرب الباردة. إن المسألة قيد النظر تتعلق بعدم امتثال كوريا الشمالية لالتزاماتها بمقتضى اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإعلان لاحق مفاده أنها تعتزم الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أنؤكد أن هذين النزاعين يتعلقان بوكالات دولية وبالمجتمع الدولي وليس بأي بلد واحد. إن الولايات المتحدة، شأنها شأن عدد من الدول الأخرى، تقدم المعلومات والدعم التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بناءً على طلب الوكالة لدعم تنفيذ الضمانات بشأن المواد والمنشآت النووية. والوكالة تضع استنتاجاتها حول ما إذا كان أي بلد من البلدان يمثل لمقتضيات الضمانات، مستندة أساساً الى المعلومات المستقاة من مفتشيها ولكن مع مراعاة المعلومات المقدمة من الحكومات الأعضاء.

إن مفتشي الوكالة، بناءً على زياراتهم للمنشآت النووية في كوريا الشمالية، توصلوا الى وجود اختلافات في إعلان كوريا الشمالية عن كمية البلوتونيوم التي حصلت عليها من إعادة تجهيز الوقود النووي. ونتيجة لذلك قرر مجلس محافظي الوكالة أن كوريا الشمالية لا تمتثل لاتفاق الضمانات وأحال الأمر الى مجلس الأمن.

إن اعتماد مشروع القرار هذا اليوم سيعبر عن الشواغل التي يتشاطرها عدد من البلدان إزاء أعمال قام بها أحد البلدان تنتهك مبادئ منظمة دولية. إن الاتهامات التي مفادها أن الولايات المتحدة تفرض تهديداً نووياً على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتهامات باطلة من أساسها. إن سياستنا كانت وستظل متفقة وإعلان رو تاي وو رئيس كوريا الجنوبية في ذلك الوقت في أواخر عام ١٩٩١ بأنه لا توجد

أسلحة نووية في كوريا الجنوبية. وعلاوة على ذلك ان الولايات المتحدة قدمت علنا ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية:

"إن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية ضد أي بلد غير حائز للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم الانتشار أو أي تعهد دولي ملزم مماثل بعدم حيازة وسائل تفجير نووية إلا في حالة الاعتداء على الولايات المتحدة، أو على أراضيها أو قواتها المسلحة، أو حلفائها من جانب دولة متحالفة مع دولة حائزة لأسلحة نووية أو مرتبطة مع دول حائزة لأسلحة نووية في تنفيذ أو دعم الاعتداء".

زعمت كوريا الشمالية في عدد من المناسبات أن المناورة العسكرية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا التي يطلب عليها اسم "روح الفريق" ذات طبيعة نووية وهجومية. وهذا الزعم باطل من أساسه. ويدرك الكوريون الشماليون تمام الإدراك ان مناورة "روح الفريق" مناورة تقليدية دفاعية بحتة تجرى في محور الشرق - الغرب وليس محور الشمال - الجنوب. كما أوضح أن المراقبين العسكريين الذين يقومون بمناورات "روح الفريق" ومنهم ممثلون من بولندا وتشيكوسلوفاكيا سابقا - وهم أعضاء في اللجنة المشرفة للدول المحايدة - قد تحققوا علنا من الطبيعة الدفاعية للمناورة. وعلى مدى سنوات عديدة قمنا نحن وجمهورية كوريا بتوجيه الدعوة الى كوريا الشمالية لإرسال مراقبين عسكريين لمناورة "روح الفريق". بيد أن كوريا الشمالية لم تقبل هذه الدعوة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية.

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتبر

أنه من الضروري أن أذكر موقفنا بوضوح مرة أخرى فيما يتعلق بالاتهامات التي وجهها اليها ممثلا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بشأن مسألتنا انسحابنا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و "عدم امتثالنا" المزعوم لاتفاق الضمانات.

إن قرارنا بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار كان تدبيرا للدفاع عن الذات اتخذناه فيما يتصل بالحاجة الاستثنائية التي خلقتها الولايات المتحدة، وهي دولة نووية، ضدنا وفيما يتعلق بقرار لا مبرر له اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتيجة لمناورة من جانب الولايات المتحدة، مهددة بذلك المصلحة العليا لبلدنا.

إن انضمام بلدنا لمعاهدة عدم الانتشار في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ كان القصد منه، بمساعدة هذه المعاهدة، إزالة التهديد النووي ضد بلدنا وتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن خطر البلدان النووية لا يزال يخيم على شبه الجزيرة الكورية، ولا تزال حالة عسكرية متوترة سائدة هناك، وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نبرم اتفاق الضمانات الخاص بمعاهدة عدم الانتشار. ولهذا، طالبنا بأن تهيئ الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جانبها الظروف والبيئة المناسبة في شبه الجزيرة الكورية لإبرام اتفاق الضمانات. ولكن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جانبها أصدرتا بعض البيانات الإيجابية، وإن كان ذلك متأخرا، خلال الفترة من ايلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وأبديتا بعض الدلائل الإيجابية، بما فيها "إعلان عدم وجود الأسلحة النووية" و "وقف مناورة روح الفريق" العسكرية و "سحب الأسلحة النووية" ردا على مطلبنا.

وقد كنا نشق بهذه العلامات الإيجابية من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ووقعنا اتفاق الضمانات في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وإن مجلس الشعب الأعلى لبلدي قد وافق على اتفاق الضمانات في ٩ نيسان/ابريل من السنة الماضية بشرط ألا تقوم أية دولة من الدول الودية في معاهدة عدم الانتشار بوزع أسلحة نووية على شبه الجزيرة الكورية وألا تقوم بتهديدنا بأسلحة نووية.

وبعد دخول اتفاق الضمانات حيز النفاذ، بذلنا قصارى جهدنا من أجل الامتثال بأمانة للاتفاق. وإن العالم يعرف تمام المعرفة بالفعل أننا قدمنا تقريراً أولياً عما يتوفر لدينا من مادة نووية إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت أبكر مما كان مقرراً، وقبلنا حتى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ ست جولات من التفتيشات المتخصصة بحسن نية.

وخلال هذه الفترة، سلمنا مئات الوثائق الخاصة بالحسابات وسجلات التشغيل إلى فريق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وساعدنا في تحديد ٨٠ موقعا، وتركيب معدات الرصد في ستة مواقع واختيار ٩٠ قطعة كعينة.

وقد عملنا على أن تكون الأحكام العامة للترتيبات المساعدة فعالة؛ ووافقنا على الترتيبات المساعدة الخاصة بثلاث منشآت؛ وأجرينا مناقشات في مرحلتها النهائية للترتيبات المساعدة في منشآت أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، كشفنا عن المنشآت النووية والمنشآت الأخرى المتصلة بها والتي يجري انشاؤها أمام فريق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكانه من زيارة "المواقع المشتبه فيها" التي أعلنت عنها وسائل الإعلام الغربية في الماضي.

وفيما يتعلق بتحليلنا بروح التعاون العالية، فإن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسه قد ذكر ذلك في مناسبات عديدة. ورغم هذا، خلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالة غير عادية تصفنا نحن الذين التزمنا بأمانة باتفاق الضمانات، بأننا غير ممثلين، وقد اتخذت قراراً لا مبرر له في مجلس إدارتها بنقل ما يسمى بالمشكلة النووية لبلدنا إلى الأمم المتحدة.

توجد مؤامرة خلف الستار تتطلب توضيحاً. إنها تتصل بمناورات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وهي تستهدف إقامة قواعد عسكرية تقليدية بغية خنق النظام الاشتراكي لبلدنا. وأن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، نظراً لعجزهما عن فتح مواقع عسكرية خلال اجتماعات اللجنة المشتركة بين الشمال والجنوب المعنية بالتحكم النووي، قد أعلنتا استئناف المناورة العسكرية المشتركة "روح الفريق" كطريقة للضغط علينا. إن استئناف هذه المناورة، الذي أعلنته صراحة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في هذه السنة، قد وجه تهديداً جديداً إلى أمن بلدنا وأمتنا.

وفي نفس الوقت، تلاعبت الولايات المتحدة بتفتيش بلدنا من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما هو معروف بالفعل، لقد اجبرت الولايات المتحدة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام "بتفتيش خاص" و "تفتيش مفاجئ"، وزيفت "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس" بغرض فتح مواقعنا العسكرية وقامت بتوزيعها على نحو منتظم على أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وولايات التايغ الاصطناعي للولايات المتحدة. بل أجرت تحليلا للعينات بتلقي نتائج التفتيش.

وإن أسس "التفتيش الخاص" التي أعلنها بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تتكون مما يسمى "عدم الامتثال لاتفاق الضمانات". وإن عدم الامتثال هذا، وفقا لما ذكره، أننا لم نعرف "بالتضارب الرئيسي" وأننا لا نوافق على مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى الموقعين.

فمن بدأ، والحالة على ماهي عليه، هذه الادعاءات؟ لقد بدأتها الولايات المتحدة وبعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتيجة لتلاعب الولايات المتحدة. إن "التضارب الرئيسي"، كما وضع في المشاورات معنا، كان أصله "أخطاء مبدئية في الحساب" من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وظهرت "الموقعين" "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس" المقدمة من جانب الولايات المتحدة.

ووفقا لنظام الضمانات الحالي، ليس للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في استخدام "معلومات المخابرات" و "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس" المقدمة من جانب طرف ثالث في أعمال تفتيشها. ومع ذلك، فإن اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأمانة في كانون الثاني/يناير من هذه السنة يثير الشك في مواقعنا العسكرية ويربطها بمنشآت لها صلة بالأسلحة النووية من خلال عرض لـ "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس" المقدمة من جانب الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، اتخذ القرار المتصل بالتفتيش الخاص.

إن الولايات المتحدة طرف محارب لبلدي وهي المجرم الذي زيف ووزع "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس". ولم نقبل اقتراح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى الموقعين لأننا نعتبر أن ذلك الاقتراح من جانب بعض موظفي الأمانة لم يكن متمشيا مع النظم واتفاق الضمانات

ولكنه مطلب لا مبرر له يقوم على "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس"، التي يمنع استخدامها في أي تفتيش. وهذا، إذا سمح له، قد يعد سابقة.

وكما ذكرت سابقا، إذا كنا نحن الذين بذلنا جهدا للامتنال بأمانة لاتفاق الضمانات قد صنفنا بأننا "غير ممثليين"، وإذا كان خلق "التضارب" من خلال أخطاء حسابية واستخدام "صور التايغ الاصطناعي الخاص بالتجسس" في التفتيش، من الأمور التي يعترف بأن لها ما يبررها فإننا حينئذ لا يمكننا إلا أن نتشكك في نظام دولي كهذا.

ونحن مضطرون إلى الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار بموجب الفقرة ٨، المادة ١٠ من المعاهدة من أجل الدفاع عن النفس. والمقصود بانسحابنا من معاهدة عدم الانتشار ضمان المصلحة العليا لبلدنا وشعبه وفي نفس الوقت يمثل طموحات بلدان العالم الثالث لإقامة نظام دولي يقوم على الاستقلال ومعارضة السيطرة والاستعباد.

إن التهديد النووي الذي توجهه الولايات المتحدة ضدنا ومحاولاتها لفرض "تفتيش خاص" اليوم قد تطبق غدا على بلدان أخرى. وان وسائل الإعلام الغربية لم تذكر شيئا عن اليابان، التي أعلنت صراحة في الآونة الأخيرة أنها تقوم بتخزين البلوتونيوم. وبدلا من ذلك، فإنهم يقولون صراحة أن بلدانا مثل الجزائر والأرجنتين والبرازيل وشيلي ومصر والهند وإيران وليبيا وباكستان وسوريا إما أنها تمتلك أسلحة نووية أو أنها تحاول حيازتها.

إننا نعتقد أن هذا جزء من مؤامرة تدبرها الولايات المتحدة لخلق شكوك حول الأنشطة النووية لهذه البلدان.

إن بلدنا اليوم في حالة مواجهة مع قوة عسكرية قوامها ٤٠ ٠٠٠ فرد تابعة للولايات المتحدة، مع تهديد نووي مستمر ضدنا. وما من بلد آخر في أي جزء من أجزاء العالم واقع تحت تهديد نووي للولايات المتحدة مثل بلدنا. وبعض البلدان تطالبنا بأن "نلغي" تدبيرنا الخاص بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، في تواطؤ مع الولايات المتحدة. ولما كان هذا التدبير الخاص بالانسحاب يشكل حقا سياديا يمارس بالتحديد دفاعا عن النفس، فما من بلد له الحق في أن يدوس على حقنا هذا.

الولايات المتحدة، بشكل خاص، هي المذهب الذي فرض تهديدا نوويا ضدنا وتلاعب بتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي ينبغي للولايات المتحدة ألا تطالبنا بأن "نلغي" تدبيرنا الخاص بالانسحاب. وبدلا من ذلك، ينبغي لها ان تعتذر لنا علنا لخلقها الوضع الذي اضطرنا الى الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

لقد خان الجانب الكوري الجنوبي الاتفاق معنا، وشارك في ممارسة الحرب النووية ضد أمته، وحاول عرقلة المصالح العليا للأمة بترك الموضوع - الذي ينبغي حله في إطار الأمة - للخارج. ونتيجة لذلك فإن الجانب الكوري الجنوبي ليس له الحق في التكلم بشأن "إلغاء" تدبيرنا. قبل أن اختتم بياني، أود أن أوصي الممثلين الذين اتهمونا بمسألة انسحابنا و "عدم امتثالنا" بأن يتصرفوا بروح مستقلة وبتفكير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت

على مشروع القرار المعروض عليه. ما لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن هذه هي الحال.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. انني واثق بأن مجلس الأمن بفضل نبوغكم وخبرتكم الدبلوماسية المكثفة، سيكمل مهامه لهذا الشهر بنجاح. وأود أيضاً أن أشكر سلفكم، السفير ماركر ممثّل باكستان الذي أَعْجبنا بإدارته أعمال المجلس في الشهر الماضي بمهارة وكفاءة ملحوظتين.

إن الصين، باعتبارها دولة عضواً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عارضت دائماً الانتشار النووي وأيدت إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. إن الصين لا تريد أن ترى أسلحة نووية في شبه الجزيرة سواء في الشمال أو في الجنوب، ولا تريد أن ترى طرفاً ثالثاً يدخلها إليها.

إننا نرى أن المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي أساساً مسألة بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، وبين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا. وبالتالي ينبغي تسويتها على النحو الملائم عن طريق الحوار والتشاور بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والأطراف الثلاثة الأخرى المعنية على التوالي. وفي هذا الصدد، تعارض الصين ممارسة فرض الضغوط.

لقد بينت الصين منذ البداية أنها لا تحبذ تناول مجلس الأمن لهذه المسألة، ناهيك عن إصدار المجلس قراراً بشأنها. وهذا لأن تدخل المجلس لن يسهم في التسوية الملائمة للمسألة، بل على العكس من ذلك أنه قد يزيد تعقيد الأمر ويؤدي إلى تكثيف وتصعيد التناقضات.

واستناداً إلى الموقف السابق الذكر، ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

ان المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وصلت الآن الى مرحلة حاسمة وحساسة. لقد سبق لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أجرتا مشاورات بشأن مسألة التحقق النووي ووضعتا ترتيبات تتعلق بمسألة التفيتي. وفي الوقت نفسه، أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في إجراء محادثات ثنائية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن المسائل ذات الصلة، وبدأت الاتصالات بشأن هذا الأمر فعلا. هذه التطورات كلها موضع ترحيب. ونأمل أن تتبع الأطراف المعنية سلوكا عمليا مرنا بناء يمكن المحادثات من الوصول الى نتائج إيجابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها

الي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25745.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، فرنسا، فنزويلا،

المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا،

الولايات المتحدة الامريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: باكستان، الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا

شيء، وامتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار باعتباره القرار ٨٢٥ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنيكم

بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لسلفكم، السفير ماركر. لقد حقق

المجلس تحت توجيهه المقتدر خلال شهر نيسان/ابريل نتائج إيجابية.

بعد البيانين الطويلين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ليس من الضروري أن نخوض بالتفصيل في تاريخ المشكلة المعروضة علينا. ولكن اسمحوا لي بأن أقول إنه في أوائل ١٩٩٢ رحبت اليابان، والمجتمع الدولي بأسره، بإصدار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا إعلانا مشتركا بشأن إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، وبأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أبرمت أخيرا - بعد نداءات مستمرة من جانب المجتمع الدولي لعدد من السنوات - اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد لي من القول بأنه مما يستوجب الشجب بشكل خاص أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رفضت بعد ذلك أن تقبل التفتيش المنصوص عليه في الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقررت الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن هذه التكرارات الجديدة عمقت القلق لدى المجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بالتطوير الممكن للأسلحة النووية من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كما أن لها آثارا خطيرة على سلم وأمن المنطقة والعالم بأسره أيضا. وبالفعل، فإن انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعد تحديا لنظام عدم الانتشار نفسه.

لهذه الأسباب، لا يسع اليابان إلا أن تشارك المجتمع الدولي في الإعراب عن القلق البالغ.

في ٨ نيسان/أبريل، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً بشأن هذه المسألة. بعد ذلك، بدأت تظهر بوادر على تحسن إمكانيات التعاون بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكننا نلاحظ أن المسائل الأساسية بقيت دون حسم. ومن ثم، تحت اليابان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الامتثال تماماً وبلا شرط وعلى الفور لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة. ونحثها أيضاً على أن تسحب إعلانها الوارد في رسالتها المؤرخة ١٢ آذار/مارس بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

اسمحوا لي بأن أرد بإيجاز على إشارة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى برنامج البلوتونيوم في اليابان. إن اليابان تتمسك بمبدأ عدم حيافة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم إدخالها في أراضيها. فالإعلان طرف في معاهدة عدم الانتشار، وهي تمثل تماماً لالتزاماتها - بما في ذلك التفتيش بموجب اتفاق الضمانات. وما برحت اليابان تتعاون بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تعد من البلدان التي تنفذ فيها الضمانات بالكامل في يسر وسلاسة. لهذا، تعتبر إشارة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية محاولة عقيمة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن احتمال استحداثها لأسلحة نووية.

الوقت ضيق، فقد انقضى شهران منذ أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن نيتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. ونحن نطالب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن تتخذ خطوات ملموسة دوماً لإبطاء، وأن تصفى الى صوت المجتمع الدولي المعرب عنه في هذا القرار. وإذا تقاعست جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن الاستجابة على نحو بناء وبسرعة للقرار الذي اتخذناه تواء، فأخشى أن مجلس الأمن سيكون ملزماً بتناول هذه المسألة مرة أخرى للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها

إلي.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ شهر أعرب أعضاء مجلسنا

بوضوح، في شكل بيان رئاسي، عن قلقهم إزاء الحالة التي عرضها علينا في هذا المحفل، في ٦ نيسان/أبريل، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلينا أن نحيط علماً بأنه منذ ذلك التاريخ لم يحدث أي تغير جوهري في الوضع.

وعلى الرغم من المناشدات العاجلة التي وجهها المجتمع الدولي، مازالت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كما يتضح من مختلف الرسائل التي تلقاها المجلس، تواصل رفضها الامتثال بالكامل للالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق الضمانات الذي دخلت فيه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت ذاته، لم تعلن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حتى الآن عن نيتها في العدول عن قرارها بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وهذا الوضع يجعل من الضروري اليوم أن يؤكد مجلس الأمن بوضوح وعلى نحو لا لبس فيه تصميمه على التوصل الى تسوية مبكرة لهذا الوضع الخطير الذي يعرض لحظر شديد استقرار شبه الجزيرة الكورية، كما يعرض لخطر أشد مستقبلاً نظم عدم الانتشار.

والقرار الذي اتخذناه تواءم والذي شارك وفدي بدور نشط في صياغته، يشهد على هذا التصميم على تسوية حالة مقلقة، حالة ينبغي أن نؤكد من جديد أنها تمثل خلافاً رئيسياً بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمجتمع الدولي قاطبة، وليست مجرد أزمة ثنائية - كما يود البعض أن يصورها. وعلى الرغم مما قلته سلفاً، فإن نص القرار لا يقصد به التهديد، وإنما هو يأخذ في الحسبان فعلاً بعض الفرص المتاحة، بالتوازي مع إطارنا متعدد الأطراف. والآن وقد بدأنا نلمس أخيراً استعداداً من جانب سلطات بيونغيانغ للدخول في حوار ثنائي خاص مع أحد أعضاء مجلس الأمن، وهو دولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار، فإن هذا القرار يمثل، في المقام الأول، نداء رسمياً وصارماً من مجلس الأمن من أجل الرجوع الى العقل، أو هو، بعبارة أخرى، نداء بأن تحترم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الالتزامات التي دخلت فيها بحرية، ومن أجل إبقائها داخل المجتمع الدولي. ومن ثم، لا يكون هذا النص هدفاً في حد ذاته. وأياً كانت درجة الأهمية التي يعلقها هذا الحفل على أولوية الحوار، فإن وفدي يعتقد أن المجلس لا يمكن أن يتغاضى أكثر من ذلك عن مماثلة سلطات بيونغيانغ. وعلى هذه السلطات أن تعي تماماً أن صبر المجتمع الدولي له حدود.

إن تاريخ ١٢ حزيران/يونيه المقبل، حينما يصبح انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم الانتشار نافذ المفعول، تاريخ لا يبارح أذهاننا اليوم. وعلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تدرك أن تجاوز هذا الأجل لن يبرئها، وأنه سيحفز مجلسنا هذا على استخلاص جميع الاستنتاجات الواجبة، على النحو المنصوص عليه في القرار الذي اتخذناه.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالأمس، في غرفة متاخمة لهذه القاعة، شرعت وفود الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عملية مطولة للتحضير لمؤتمر عام ١٩٩٥ الذي سيخضع فيه أداء المعاهدة لاستعراض مفصل. وقد دلل العمل المنجز هناك في الأيام الأخيرة على الأهمية الحيوية التي تعلقها البلدان الموقعة، على المعاهدة وعلى مستقبلها في عالمنا المليء بالغموض وعدم اليقين.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن تلك البلدان الموقعة تواجه اليوم بحالة غير عادية. لقد انتضى شهران منذ أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن نيتها بالانسحاب من المعاهدة. وخلال تلك الفترة أعرب جهازا المجتمع الدولي المختصان - الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن - وعدد كبير من الدول عن آرائها بشأن قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وعن أملها في أن ترجع عن قرارها وأن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة. وهنغاريا، فيما يخصها، رأت أيضا من الضروري أن تعلن أن قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مثير للقلق، من حيث أنه يمكن أن يقوض فعالية نظام عدم الانتشار، ويعرض الأمن الدولي للخطر، وتترتب عليه آثار عكسية بالنسبة للحوار بين الكوريتين. كما رأت من الضروري أن تعلن أن القرار يلحق الضرر بمصالح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ذاتها.

ومؤخراً، تبذل الأمم المتحدة وبعض الحكومات المنفردة جهوداً كبيرة لإقناع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإعادة النظر في الإعلان الوارد في رسالتها المؤرخة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣. وإن الجلسة الحالية لمجلس الأمن والقرار الذي اتخذناه توا حول هذا الموضوع يشكلان عنصرين أساسيين للجهود الرامية إلى زيادة تسهيل التعاون الأفضل بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى إيجاد حل إيجابي للمسألة. إن اشتراك هنغاريا في تقديم القرار ٨٢٥ (١٩٩٣) وتصويتها لصالحه يعبران عن تأييدنا دون تحفظ لجهود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي ترمي إلى تشجيع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الاستجابة للقرار على نحو إيجابي.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة يسرها أن مجلس الأمن أصدر هذا القرار. فمن الواضح الآن أن المجتمع الدولي مجمع في قلقه العميق إزاء عدم امتثال كوريا الشمالية لاتفاق الضمانات النووية المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزاء قرارها الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الواضح أيضاً أن المجتمع الدولي عازم على بذل قصارى جهده لإقناع كوريا الشمالية بإعادة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار بسحب إعلانها المؤرخ ١٢ آذار/مارس والامتثال الكامل لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما هو محدد في قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣.

وأود أن أكرر ما قلته في ٨ نيسان/أبريل بعد إصدار رئيس المجلس لبيان بشأن هذه المسائل: "إن حكومة بلادي تضم صوتها إلى بقية أعضاء المجلس في الإعراب عن تأييدها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار. إننا نعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار حجرى زاوية للسلم الدولي وعدم الانتشار النووي. وبلاشتراك مع بقية أعضاء المجلس، تؤيد الولايات المتحدة بالكامل أيضاً الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. إن تنفيذ كوريا الشمالية الكامل للمسؤوليات التي تحملتها بحرية بموجب هذا الإعلان أمر حاسم لتحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة. وهذا يشمل التزامها بعدم حيازة منشآت لإعادة التجهيز النووي وإثراء اليورانيوم".

وتلاحظ الولايات المتحدة أن بيان رئيس المجلس في ٨ نيسان/أبريل "يرحب بجميع الجهود الرامية إلى تسوية الحالة" (S/25562)، وأن القرار الصادر اليوم يحث الدول الأعضاء على تسهيل إيجاد حل. وإن حكومة بلادي مستعدة للاضطلاع بدورها في هذه العملية بغية المساعدة في تحقيق أهداف المجتمع الدولي. لقد أعلننا بصراحة أننا على استعداد للاجتماع مع كوريا الشمالية للمساعدة، كجزء من جهود المجتمع الدولي، على حسم الوضع الناجم عن الاجراءات التي اتخذتها كوريا الشمالية في المجال النووي.

وإننا نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكوريا الشمالية للقيام بمهام الرصد والصيانة الروتينية ونأمل أن يستمر هذا التعاون. إن كوريا الشمالية يمكنها من خلال الوفاء بمسؤولياتها النووية أن تتخذ خطوات هامة نحو تحسين علاقاتها مع بقية العالم.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المسألة التي ندرسها اليوم يتعين رؤيتها من خلال منظور أوسع. إن الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى قد تم التركيز عليه في بيان رئيس مجلس الأمن في جلسته على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عندما قال "يشكل انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل تهديدا للسلم والأمن الدوليين".

(S/PV.3046، ص ١٤٥)

ومن مصلحتنا جميعا أن نعزز الجهود الدولية لوقف الانتشار. وفي صلب الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية تقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن هذه المعاهدة الناجحة تضم الآن ١٥٧ طرفا. وتؤمن حكومة بلادي أنه ينبغي لنا أن نعمل من أجل التوصل إلى عضوية عالمية في هذه المعاهدة، وأنه ينبغي تمديدتها إلى أجل غير مسمى في مؤتمر التمديد والاستعراض في عام ١٩٩٥.

ومما له أهمية حاسمة لاستمرار نجاح المعاهدة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال اتفاقات الضمانات الخاصة بها، على التحقق من أن الأطراف تفي بالتزاماتها. وإن بلادي تعمل، بشكل خاص مع شركائنا الأوروبيين، لتعزيز نظام ضمانات الوكالة.

وفي ظل هذه الخلفية، رحبنا بانضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٥ وإبرامها اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. كما أننا رحبنا بعمليات التفتيش الست التي قامت بها الوكالة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وما يؤسفنا هو أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية علّقت تعاونها عن طريق رفضها السماح بإجراء المزيد من عمليات التفتيش على موقعين رأت الوكالة أن من الضروري التحقق من عدم تحويل المواد النووية المتعين خضوعها للضمانات. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الوكالة تواصل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رفض تفتيش هذين الموقعين. وفي ١ نيسان/أبريل قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأغلبية ساحقة أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تنتهك اتفاق الضمانات الذي أبرمته طوعاً.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ١٢ آذار/مارس عن عزمها على الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. إن وفد بلادي لا يشكك في حق الدول الانسحاب من المعاهدات إذا كان هذا الانسحاب يتفق مع أحكام المعاهدة المعنية. إن الفقرة ١ من المادة ١٠ من معاهدة عدم الانتشار تقتضي من أي طرف ينسحب من المعاهدة، ممارسة منه لسيادته القومية، أن يعلن ذلك لجميع الأطراف في المعاهدة ولمجلس الأمن قبل ثلاثة أشهر، وأن يضم هذا الإعلان بياناً بالأحداث الاستثنائية، المتصلة بموضوع المعاهدة، التي تري أنها تضر بمصالحه العليا.

وفي البيان الصادر في ١ نيسان/أبريل عن الدول الثلاث الودية للمعاهدة - الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة - شكك فيما إذا كانت الأسباب التي ذكرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للانسحاب تشكل بالفعل أحداثاً استثنائية تتصل بموضوع المعاهدة. وألاحظ أيضاً أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا تزال تتحمل التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات.

وبالتالي فإن من السليم تماماً في رأينا أن تحال هذه المسألة إلى مجلس الأمن كما تقتضيه المادة

١٢ (ج) من النظام الأساسي للوكالة، ووفقاً للمادة ١٩ من اتفاق الضمانات لجمهورية كوريا الديمقراطية

الشعبية. ولذلك فإننا أيدنا بيان رئيس المجلس في ٨ نيسان/أبريل الذي أعرب فيه عن قلق أعضاء المجلس إزاء الحالة الناشئة.

إن القرار الذي اتخذناه توا يشكل خطوة ضرورية أخرى من جانب المجلس في سعيه إلى إيجاد حل لهذه الحالة والتأكيد على وجهة نظر المجلس الجادة.

وفي رأي حكومة بلادي أن من الضرورة الحتمية أن يعالج هذا الموضوع على المستوى المتعدد الأطراف بالإضافة إلى المستوى الثنائي. إننا نقبل بأن هناك دورا هاما للاتصالات الثنائية، ولكننا نؤكد أيضا على أن ما نعنيه هنا هو الانضباط المتعدد الأطراف الذي تحافظ عليه المنظمات المتعددة الأطراف مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي من الصحيح والمناسب تماما أن يقوم هذا المجلس بدوره في معالجة هذا الجانب.

إننا لا نريد المواجهة. إن ما نريده هو إيجاد حل مقبول تفي بموجبه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالتزاماتها إزاء عدم الانتشار وتراجع عن نيتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. إننا نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بعملها في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ونلاحظ حدوث بعض التحسن مؤخرا. ونرحب أيضا باحتمال إجراء اتصالات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ودول أخرى، نأمل في أن تؤدي إلى نتيجة مرضية يستفيد منها جميع المعنيين. وفي هذه الأثناء، لا بد للمجلس أن يبقي هذه المسألة قيد البحث. فقد يلزم أن يكون على استعداد للنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا اقتضى الأمر.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى الإنجازات التي حققتها بالفعول منذ بداية الشهر. ولا بد من توجيه عبارة امتنان لسلفكم، السفير جمشيد ماركر ممثل باكستان، على المهارات الرائعة التي أبدتها في إدارته لمداولات المجلس في شهر نيسان/ابريل.

البرازيل بصفتها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤيد القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين في ٢٥ شباط/فبراير و ١٨ آذار/مارس و ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بشأن الحالة الناشئة بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وفي مجلس الأمن شاركت البرازيل في تأييد البيان الرئاسي المتعلق بنفس الموضوع والصادر في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

لقد شاركت البرازيل في المداولات التي أدت اليوم الى اتخاذ القرار ٨٢٥ (١٩٩٣)، آخذين في الاعتبار التزامنا بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسرنا أن نلاحظ أن روح التعاون التي أبدتها الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار أثناء هذه المفاوضات سمحت، مع تأييدنا، باتخاذ قرار يأخذ في الحسبان على النحو الكافي الشواغل التي أعربنا عنها فيما يتصل بالإشارات في النص الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وموقفنا إزاءها معروف تماما.

ترحب البرازيل بحقيقة أنه تجري تطورات تنحو الى تيسير الحل المرضي للمسألة التي بحثت في القرار الذي اتخذناه للتو، ونشجع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والأطراف المعنية الأخرى على الرد الإيجابي على القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها

الي.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تابعت فنزويلا باهتمام خاص التطورات

الناشئة عن إعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرفض قبول مناقشة تحاول تقييد النقاش، كما لو أنه صراع بين بلدين أو ثلاثة بلدان. فهذه مسألة بحكم طبيعتها، تثير قلقا عميقا لدى جميع بلدان العالم، وليس الدول النووية وحدها، كما يزعم البعض. ولهذا السبب من الأهمية البالغة أن نفهم ونسمع على النحو الواجب ما تقوله جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

نود في هذه المرحلة أن نؤكد من جديد على فحوى ومضمون البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٨ نيسان/ابريل، بعد نظره في بيان وتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أكد ذلك البيان على أهمية أن تمتثل الأطراف في المعاهدة للمعاهدة، وحث على مواصلة الجهود لإيجاد حل مبكر لمسألة التحقق النووي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وقد طالبت بهذا، بصفة خاصة، البلدان غير النووية، كبلدي، التي تمثل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن فنزويلا توافق على هذه الآراء التي حددت بوضوح في بيان رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي جاء فيه أن هناك في الوقت الحالي: "ظروفا دولية مؤاتية جديدة بدأ مجلس الأمن في ظلها يضطلع بفعالية أكثر بمسؤوليته

الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين..."(S/PV.3046، ص ١٤١)

وإن الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار ونظام ضماناتها من العوامل ذات الأهمية الحاسمة في هذا الصدد. من الواضح أن آثار انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم الانتشار خطيرة للغاية وتقلق المجتمع الدولي بأكمله. فهذا الانسحاب له آثار خطيرة على الأمن الدولي في المنطقة التي بدأت بالكاد تبرأ من صدمات وانقسامات الحرب الباردة. ولهذا السبب، يرى بلدي لزاما عليه أن يؤيد التهدة الفورية والفعالة للحالة التي يبدو أنها تتحرك صوب عودة ظهور التوتر في هذه المنطقة. وفي هذا السياق التاريخي والإقليمي الاستثنائي، تتحمل جميع بلدان المنطقة، وجميع من لهم صلات خاصة بأمنها، المسؤولية الكبرى عن تهيئة الظروف المرضية المفضية الى انفراج التوترات ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في هذا الصدد، تتحمل أعلى المسؤوليات، التي، في رأينا، تعطى مشاركة ذلك البلد في معاهدة عدم الانتشار ونظام ضماناتها أهمية خاصة للغاية. وممارسة حق الانسحاب من المعاهدة ليس موضع نزاع، فمن الواضح في المعاهدة نفسها أن هذا حق لجميع

الأطراف. ولكن تلك الجمهورية لا يمكن أن تغفل إغفالا مطلقا أن تأخذ في اعتبارها سياق قرارها، الذي يؤكد أنه يهم الإنسانية جمعاء أهمية خاصة.

يعتقد بلدي أنه لا يمكن إيجاد حل ثابت ودائم إلا على أساس عملية من المشاورات بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولهذا السبب نحث الطرفين على بذل أقصى ما بوسعهما وممارسة أقصى درجات التعقل في هذا الصدد. ونحن على اقتناع بأنه ما من تدبير يمكن أن يتخذه المجلس يمكن أن يحل محل مناخ التفاهم والثقة الذي لا غنى عنه والذي لا بد أن يسود إذا أردنا تعزيز أهداف معاهدة عدم الانتشار.

وأخيرا، يجدر ألا يغيب عن نظرنا أن جميع هذه الجهود يجب أن ينظر إليها في سياق عملية إعادة التوحيد والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية التي اتفق عليها زعماءها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والتي لها أهمية بعيدة الأثر، وخاصة بالنسبة لأمن منطقة شمال شرقي آسيا في السنوات المقبلة التي ليس فيها مكان للقوة النووية.

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحمل نيوزيلندا مشاعر قوية إزاء الأسلحة النووية. ونشعر بقلق كبير إزاء إعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عزمها على الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتبر المعاهدة بندا أساسيا من بنود نزع السلاح الدولي ونظام تحديد الأسلحة. ونعتبر التقيد بالمعاهدة دليلا ملموسا على التزام دولة ما بالحد من الأسلحة النووية.

ونيوزيلندا، شأنها في ذلك شأن المتكلمين الآخرين هذا المساء، تؤيد تماما البيان الذي أصدره المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على مستوى رؤساء الدول والحكومات والذي جاء فيه ما يلي: "يشكل انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل تهديدا للسلام والأمن الدوليين..." (S/PV.3046، ص

(١٤٥)

وعندما خاطب رئيس وزراء نيوزيلندا الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، أكد على مخاطر الانتشار النووي وضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، تؤيد نيوزيلندا هذا القرار تأييدا قويا، وقد شاركت في تقديمه. ونناشد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإخلاص أن تلتزم باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة، وأن تلغي إشعارها بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي.

نعتقد أن هذا الإجراء سيؤدي إلى فوائد إيجابية للأمن العالمي والإقليمي ولجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية نفسها. إن العديدين في المجتمع الدولي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونيوزيلندا من بينهم، قد يكونوا على استعداد للنظر في فصل جديد أكثر إيجابية للعلاقات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إذا عولجت الشواغل الخاصة ببرامجها النووية على النحو الكافي. وعلى نقيض ذلك، إذا استمرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مسارها الحالي، فإننا نخشى أن تكون لهذا عواقب وخيمة على الاستقرار الدولي والإقليمي على حد سواء، وأن يلحق ضررا شديدا باحتمالات قبول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كشريك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

السيد يانينيز بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن وفد بلدي شارك في

تقديم القرار وصوت تأييدا له، وهو القرار الذي اتخذته مجلس الأمن للتو.

إن اسبانيا تعتقد بأن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين، وأن الامتثال العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوفاء الكامل بالالتزامات التي تفرضها هما أفضل كفالة لعدم انتشار هذه الأسلحة.

وتود حكومة اسبانيا أن تسجل قلقها العميق الذي أعربت عنه بالفعل في مناسبات أخرى إزاء قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الذي أبلغ الى مجلس الأمن والدول الودية يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وهي خطوة إذا لم تلغ كما نتمنى ستصبح سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من التبليغ وفقا للمادة العاشرة من المعاهدة.

إن ما يقلقنا كذلك هو عدم التعاون الكامل بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي أصبح ساري المفعول يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢. إن الأعمال والقرارات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي اتخذت وفقا لنظامها الأساسي واتفاق الضمانات ذاته الذي شاركت اسبانيا فيه، تلقى تأييد بلدي الكامل. وأود أن أشير بوجه خاص الى القرار الذي اتخذته مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، والذي ينص، كما بدا في القرار الذي اتخذناه للتو، على أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا تمتثل لاتفاق الضمانات النافذ الآن.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يبعث رسالة واضحة من مجلس الأمن ويطلب من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تعيد النظر في انسحابها من معاهدة عدم الانتشار، وأن تفي بالتزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لاتفاق الضمانات، كما نص عليه قرار مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. وإن اسبانيا على ثقة بأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستولي عناية شديدة لمضمون قرار مجلس الأمن ٨٢٥ (١٩٩٣)، وأنها ستتفهم خطورة وأهمية المناشدة التي ناشدها إياها مجلس الأمن، وأنها ستتخذ الاجراء السليم للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي.

ويعرب الوفد الاسباني عن أمله في أنه في غضون الأسابيع المقبلة سيتلقى مجلس الأمن أخبارا طيبة تتعلق بنتائج المشاورات التي سيجريها مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ونحن نقدم التعاون الكامل لهذا الغرض بهدف التوصل الى حل صحيح يحفظ وحدة وفعالية نظام عدم الانتشار الدولي.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن باكستان تؤكد مجددا التزامها بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية، وخصوصا في سياق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد مجددا أنه على الرغم مما لدينا من تحفظات تنبع من الطبيعة المعيبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن باكستان ما فتئت ترغب في التمسك بالمعاهدة، شريطة أن تتبدد شواغلنا إزاء التهديد بالأسلحة النووية في منطقة جنوب آسيا على نحو غير تمييزي وعادل وجدير بالثقة.

إننا نعترف لا بأهمية معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل أيضا بأهمية الترتيبات الاقليمية لعدم الانتشار. لذلك ايدنا تماما الاعلان المشترك من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. وباكستان تعلق بالغ الأهمية على الالتزام الدقيق بجميع جوانب الاتفاقات الدولية من جانب جميع الأطراف المعنية. لهذا السبب أيدنا القرار الذي اتخذه مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وبما أن المشكلة التي نشأت، برأينا، بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أحييت الى مجلس الأمن، بموجب الفقرة جيم من المادة ١٢ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بطريقة مفاجئة، امتنعنا عن التصويت على القرار الذي اتخذه مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. ومع ذلك، فإن البيان الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ والذي شكل خطوة حكيمة تتمثل في اللجوء الى المشاورات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد نال تأييد باكستان الكامل. ونحن نواصل تأييد الجهود والمشاورات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بهدف حل المشكلة عن طريق المفاوضات. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها مختلف البلدان من أجل الإسهام في إيجاد حل تفاوضي للمسألة.

إن مشروع القرار الأصلي الذي قدمه المشاركون فيه تضمن عددا من العناصر التي كان لدينا تحفظات جدية إزاءها. وعليه تقدمنا ببعض التعديلات، ونحن ممتنون لمقدمي مشروع القرار على الأخذ ببعض الاقتراحات التي تقدمنا بها. ومع ذلك، نشعر بالأسف لأن الصعوبات التي رأيناها في الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة الأولى من المنطوق لم يمكن التغلب عليها.

إن المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار تعترف بوضوح بحق دولة عضو بالانسحاب من المعاهدة إذا رأت أن هناك أحداثا غير اعتيادية تتعلق بموضوع المعاهدة تهدد مصالحها العليا. وقد ترك هذا القرار كليا للدولة الطرف المعنية، فالفقرة السابعة من الديباجة إذن هي، في نظرنا، غير منسجمة مع المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار نصا وروحا، وعلى وجه الخصوص عندما تقرأ معطوفة على الفقرة الأولى من منطوق القرار.

إننا نؤيد قيام المشاورات والاتصالات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لحل هذه المسألة. وهكذا، فإن الخطوات التي من شأنها أن تعقد كل من عملية المفاوضات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والحوار بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والأطراف ذات الاهتمام الأخرى، ينبغي تجنبها. ولهذه العوامل اتخذ وفد بلدي القرار بالامتناع عن التصويت على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : سادلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للاتحاد الروسي.

تلقى الاتحاد الروسي بقلق بالغ الاعلان الصادر عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المؤرخ

١٢ آذار/مارس القاضي بانسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا، بوصفنا أحد الوديعين في هذه المعاهدة - وهي أحد الصكوك الرئيسية الرامية الى كفالة السلم والأمن - لا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة بخطوات ترمي الى تقويض نظام عدم الانتشار النووي، بغض النظر عن الجهة التي تتخذها. إن انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من المعاهدة سيشكل تهديدا خطيرا للأمن الاقليمي والدولي، وسيزعزع الجهود الرامية الى تنفيذ الاعلان المشترك بين الجنوب والشمال بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. إن هذه الخطوة من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مصدر أسف خاص لأنها اتخذت في وقت أعرب فيه المجتمع الدولي عن شكوكه إزاء طبيعة برنامجها النووي.

(السيد الرئيس)

٦٤-٦٥

١٣/عب/٠٠ عياد

وفي هذا السياق، نرى أن النظر في هذه المشكلة في مجلس الأمن يتصف بأهمية خاصة. ونحن نرى أن الجهود المتعددة الأطراف ينبغي أن تعمل بالتزامن مع السعي لإيجاد حل لهذه المشكلة من خلال أقتنية ثنائية بين الأطراف التي تبدي اهتماما بذلك. لهذا أيدنا اتخاذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة.

اننا نرى أن اعتماد مشروع القرار المقدم لنا له ما يبرره، فهو تعبير عن قلق المجتمع العالمي إزاء أعمال بيونغياغ.

ونرى أن القرار متوازن ولا يقوم على المجابهة ويظهر بوضوح قلق مجلس الأمن إزاء الحالة القائمة ورغبته في إيجاد حل سياسي للمشكلة.

اننا نناشد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تسحب إعلانها وتمثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وكذلك لالتزاماتها بمقتضى اتفاق الضمانات الذي لا يزال ساريا. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية الى تنفيذ هذا الاتفاق.

ونحن مقتنعون بأن الاحترام الدقيق من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو، قبل كل شيء، لصالح الطرف الكوري الشمالي ذاته، مثلما هو لصالح الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

الآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مسجلة على قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج على جدول أعماله. وسيأتي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥

